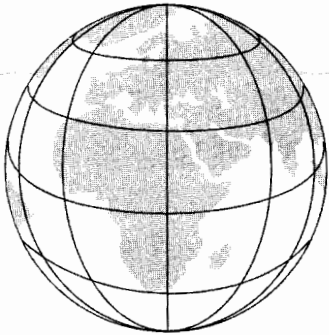


العنوان:	العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية و هشاشة النظم السياسية العربية
المصدر:	المجلة الثقافية
الناشر:	الجامعة الأردنية
المؤلف الرئيسي:	نصيرات، سليمان
المجلد/العدد:	ع 38
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	يوليو - صفر
الصفحات:	10 - 22
رقم MD:	139903
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المثقفون العرب ، العالم العربي ، المجتمع العربي ، القومية العربية ، النظم السياسية ، الباحثون العرب ، الوحدة العربية ، العقيدة الإسلامية ، الصراعات السياسية ، الحضارة العربية ، الفكر السياسي، المعارضة السياسية ، الملوك و الحكام ، القبائل العربية ، الثورات ، البرجوازية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/139903">http://search.mandumah.com/Record/139903</a>

# العوامل المؤثرة على تمر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

● سليمان نصيرات  
الزرقاء - الأردن

المقدمة :



في البداية، تجدر الإشارة إلى ندرة المصادر العربية المتوافرة، التي درست المواضيع المتعلقة بأمراض المجتمع العربي وآفاته، وأعاقت التيارات القومية أو ساعدت على إخفاؤها، علماً بأن المصادر التي تطرقت لهذه المواضيع، كانت في معظمها متحيزة وذات صبغة دعائية تجميلية، وعملت على التعميم على هذه الأمراض أو إنكار وجودها.

والفكرية العربية، وذلك لاستخدامها لخدمة أغراضهم عند الحاجة.

إن الحظر في البحث في هذه الظواهر المرضية في المجتمع العربي كان ملموساً بدرجة كبيرة في أوساط التيارات القومية، التي يفترض بها أن تكون أكثر دراية ومعرفة بالمجتمعات العربية التي تعمل بها، كما أن النخب القومية، كانت تضم في جنباتها أعداداً من المثقفين والباحثين الذين كان يتوجب عليهم أن يعرفوا الثغرات

وربما يعزى ذلك إلى الحظر المفروض على الحديث أو الكتابة، حول مسائل مثل الطائفية، أو الإقليمية أو العشائرية بذرائع عديدة منها : الحفاظ على وجه المجتمع العربي النقي من هذه الشوائب، أو إخفاء المرض عن المريض للحفاظ على معنوياته وتماسكه، الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً للباحثين الأجانب للانفراد في بحث هذه الظواهر ودراستها، وتحليلها لمعرفة مدى قدرتها على التأثير في الساحة السياسية

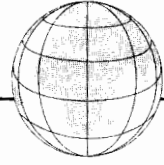
وكذلك عن أسباب إخفاق الايديولوجيات والحلول والتجارب السياسية والأحزاب التي تسلمت الحكم، والتي لم تحقق أي هدف قومي يذكر. هذا علاوة على فشلها في التفاهم فيما بينها، وداخل الاتجاه الواحد، على قاسم سياسي مشترك.

ويضيف الانصاري في معرض حديثه عن هذه التجارب والممارسات: إنه من باب الأمانة مع النفس أن نعترف بحجم الإحباط المتمثل في ظاهرة تصارع العديد من المواطنين العرب، فيما بينهم همساً ثم علناً، بأن فترة الحكم الأجنبي أو التقليدي كانت أفضل بالمقارنة مع ما وصلوا إليه بعد تجاربهم الوطنية والثورية خلال العقود الماضية، وهذه المفاضلة لا تقتصر على البعد السياسي فقط، أي في نوعية الحكم، ولكن أيضاً تشمل البعد الإداري، والتنظيمي، المتمثل في كيفية إدارة الموارد والمؤسسات، والمصالح العامة، والمعاهد والبلديات وغيرها. (١) وبعد هذه المناقشة يصل الأنصاري إلى أن القصور العربي الأساسي، يتمثل، وبشكل أساسي، في نوعية وآليات السلوك الجمعي والتعاطي الجمعي العربي مع الموروث التاريخي الذي كان له تأثير كبير على نوعية التركيبة الاجتماعية العربية ونسيجها وإفرازاتها، وترسباتها السائدة، والمؤثرة ومنذ قرون.

وهذه التركيبة الاجتماعية المترسخة في الواقع، نشأت من أبعاد جغرافية واجتماعية وتاريخية متشابكة ومعقدة، وبخاصة في المنطقة العربية، ولها دور

والأمراض في مجتمعاتهم، وأن التعقيم عليها وتجاهلها سيؤدي حتماً إلى استفحال أمرها لاحقاً، بحيث لا بد وأن تتفجر على شكل حروب أهلية أو حركات انفصالية أو حكم من خلال القاعدة الضيقة، أو من خلال الولاء الطائفي أو الإقليمي أو العشائري. إن العديد من الدراسات التي قامت بها بعض الأنظمة أو الأحزاب القومية، حول أمراض وآفات المجتمع العربي قد بقيت أيضاً طي الكتمان، لم يطلع عليها سوى قلة من السياسيين، أو المهتمين، وهؤلاء أغلقوا عليها في الأدراج، أو حبسوها في الملفات المصنفة، ولم يفعلوا شيئاً تجاهها، أو لم يكونوا قادرين على فعل شيء لمعالجة الأوضاع، كون هذه الآفات قد استحكمت واستوطنت في ثنايا المجتمع والفعاليات السياسية والحزبية، وأجهزة الدولة المختلفة.

وفي هذا المجال فان محمد جابر الانصاري يتساءل في كتابه: «التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام» عن أسباب عدم حدوث أي تحسن ولو نسبي في المسلكية السياسية، أو في مستوى الأداء السياسي والإداري والانساني والحضاري، للحكم الوطني الشعبي على مستوى الالتزام بأمانة الحكم والحق العام، أو في نوعية التعامل مع المواطنين ديموقراطياً، رغم التغييرات والانقلابات التي اجتاحت المنطقة العربية، وسقوط العديد من الأنظمة، وظهور أنظمة جديدة، وخروج الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى وصول مواطنين من مختلف الفئات والطبقات والتشكيلات الاجتماعية الشعبية،



● العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

فالأسرة الأموية تعاملت بالعنف الدموي مع المعارضة، وما أن جاءت الأسرة العباسية إلى السلطة حتى اعتمدت هي أيضاً العنف الدموي مع الأمويين، وما أن انقضى وقت غير طويل حتى تفجر الصراع داخل البيت العباسي نفسه، وما بين الأخوة الأمين والمأمون، في مسلسل الصراع الطويل على السلطة، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى استعانة المعتصم بالجند الأتراك لتعزيز مركزه، ثم ما أن مضى وقت قصير، حتى بدأ هؤلاء الجند يتحكمون في الخلفاء ويمسكون بمقالييد القوة والسلطة، وبعد ذلك جاءت موجات من الغزوات التركية، ذات الأصل الرعوي، من أواسط آسيا وسيطرت على مراكز الحضارة العربية، في دمشق والقاهرة وبغداد الذي استمر حتى مطلع القرن العشرين. إن فترة عدم الاستقرار السياسي والصراع وهلامية الدولة في المنطقة العربية قد استمر لأكثر من ألف عام، وهذه الفترة كان لها تأثير كبير على نظرة العرب للدولة والحكومات وأمور السياسة بعامه. وحول هذا الموضوع فإن المفكر العربي محمد جابر الأنصاري قد وصل إلى نتيجة مفادها: أن تاريخ العرب والإسلام كان عبارة عن تسابق خطر ومدمر بين بناء حضاري وصراع انتحاري في السياسة والسلطة والدولة، وأن من معجزات التاريخ في رصيد الإسلام والعرب، كما يقول الأنصاري، هو بقاء واستمرار كل هذا البناء والكيان الحضاري على قاعدة هذا الصراع السياسي الانتحاري(٢).

ب - على الرغم من أن الحضارة

ضاغط على مستوى الفرد والمجتمع والأمة.

وعليه يجب تشخيص هذه التركيبة الاجتماعية العربية وتحليلها، ومعرفة جذورها، وكيفية نشوئها، والعوامل المؤثرة فيها بعمق، لنتمكن من معالجتها بأسلوب علمي صحيح، وهذا يفرض أن يبدأ علماء الاجتماع السياسي العربي، بصياغة علم اجتماع سياسي عربي جديد، وأن ينطلقوا بأسلوب بحثي علمي منظم، من حيث انتهى ابن خلدون، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تمر بها الأمة العربية في أواخر القرن العشرين، وهذا يفرض فتح الملف التاريخي السياسي والاجتماعي العربي برمته، ووضع المعطيات جميعها تحت مجهر البحث والتشخيص العلمي، أيأ كانت طبيعة هذه المعطيات والنتائج المترتبة عليها.

البعد

التاريخي :

أ - بينما كانت العنيدة الإسلامية تنتشر، والحضارة الإسلامية تزدهر، والفتوحات تتلاحق، والمجزة التاريخية العربية تتحقق، فإنه على المسار السياسي كان هناك صراع داخلي انتحاري بين الفرق المتعارضة، وداخل السلطة السياسية القائمة، كما حدث لقريش أولاً، ومن ثم داخل الأسرة الأموية ذاتها، وبين العباسيين والعلويين.

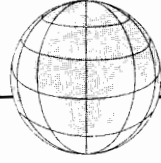
: «انه في مبادئ الإسلام السياسية مثل الشورى والبيعة، وأهل الحل والعقد، فان الفقه الإسلامي لم يكن في مستوى أو غنى فقه العبادات أو المعاملات، رغم كون السياسية من أخطر المعاملات في حياة الأمة (٤)». وقد يعزى ذلك إلى القطيعة السياسية ما بين الفقهاء والمفكرين، وما بين السياسيين، وكذلك عزوف واعتزال المفكرين عن الخوض في هذا المضمار، الذي كان يضعهم في مواجهة مع الحكام المستبدين الذين كانوا يضطهدون المفكرين، ويضعونهم في السجون أو يتم تصفيتهم.

وبناء على ذلك فان مفاهيم الشورى، وغيرها لم تؤطر على شكل مؤسسات سياسية مستقرة، وفيما عدا مؤسسة الخلافة وما تفرع عنها من دواوين ذات طابع إداري تنفيذي، فان الحياة السياسية للعرب والمسلمين في نطاق الدولة، لم تشهد استمراراً لأية مؤسسة سياسية، عدا تنظيمات المعارضة التي كانت خارج نطاق الشرعية، وكان التعامل معها يأخذ طابع العنف والملاحقة والتصفية. وعليه فان وجود المعارضة في السياق السياسي العربي الإسلامي لم يكتسب أية صفة شرعية، وكان الميل دائماً باتجاه تصفية أي طرف معارض. ومن هذا فان الباحث لا يلمس على أرض الواقع وكما يقول الباحث محمد جابر الأنصاري: «أي تطبيق حقيقي للشورى الإسلامية على أرض الواقع، وحتى ما بين الأطراف المتقاربة، أو حتى داخل الأسرة الحاكمة. وكما ظهر داخل قريش، أو داخل

العربية الإسلامية كانت تمثل وحدة عضوية واحدة، فانها في المجال السياسي تجزأت إلى كيانات سياسية في وقت مبكر نسبياً، ومن هنا فقد نشأ تناقض وازدواجية في الانتماء والولاء، ما بين الانتماء العقدي الشمولي الثقافي والحضاري الإسلامي، وما بين الانتماء والولاء السياسي الجزئي للكيان السياسي المحدد. ومن هنا كانت بداية الازدواجية في الهوية العربية والنسيج الاجتماعي العربي، بين انتماء لعقيدة وثقافة وحضارة وانتماء اجتماعي محدود لقبيلة أو طائفة أو منطقة معينة، وانتماء لكيان سياسي قائم. وكما يقول برهان غليون: «وهذا الولاء المتداخل والمتناقض تطور خلال مراحل تاريخية متعاقبة ولا يزال موجوداً إلى الآن (٣)».

إن هذه الازدواجية وهذا التداخل قد صبغ الشخصية العربية، حيث شكّلها ضمن مزيج عجيب من القيم الروحية والعقيدة في الجانب الديني، ومن القيم الثقافية والأدبية في الجانب العروبي، ومن القبيلية أو الطائفية أو الإقليمية في الجانب الاجتماعي والعصبية والسياسية.

وأما في مجال الفكر السياسي العربي، فان هذا الفكر، ومنذ القدم، لم يتمكن من بناء نظرية سياسية متكاملة، وإنما كان في معظمه تنظيراً أو تبريراً أو رفضاً سلبياً للأنظمة السياسية القائمة، وكذلك فان الفكر السياسي العربي كان وصفيّاً أكثر منه فكريّاً تأسيسياً وتنظيمياً. وفي هذا المجال، فإن الأنصاري يقول



## ● العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

القبول بالاستبداد أو التعرض للفتنة، وليس بين المفاضلة ما بين الاستبداد والحرية.

وفي هذا المجال فإن الدكتور جواد علي يقول : «لم يكن في مكة حكومة مركزية بالمعنى المعروف، فلم يكن فيها، ملك ولا رئيس واحد يحكمها ولا حاكم مدني عام أو حاكم عسكري ولم يتحدث أهل الأخبار عن وجود مدير عام فيها واجبه ضبط الأمن، أو مدير له سجن يزج فيه الخارجين على الأنظمة والقوانين، أو ما شابه ذلك من وظائف نجدها في الحكومات (٦)».

لقد كانت هناك مجموعة من العوامل التاريخية، ذات الأثر السلبي المعيق في تطور الدولة والحياة السياسية العربية الإسلامية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) انطلاق الدولة الإسلامية من واقع اللادولة وواقع القبيلة والعشائرية المتعددة والمتنافسة، التي كانت حديثاً العهد بالدين وبالوحدة السياسية ووجود الدولة.

(٢) لقد كانت الدولة العربية الإسلامية، وعلى الرغم مما استندت عليه من مبادئ عامة في الإسلام، ذات طابع تجريبي في تطورها العملي، وقد ظهر ذلك في اختلاف طريقة اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة، وفي تحول الشورى إلى حرب أهلية، وتحول الخلافة إلى الحكم الوراثي في فترة قصيرة.

(٣) قيام مجموعات عسكرية تمكنت من مسك زمام القوة والسلطة، وجعلت من مركز الخلافة أمراً رمزياً فقط. وقد يكون هذا التوجه، وهو انتقال العمل السياسي

المؤسسة الأموية، وبقي صلاح الحاكم في الواقع أمراً مرهوناً بضميره ومرتبباً بمدى استعداده الذاتي، وغير مرتبب بأي تنظيم يمارس مهام الرقابة والمتابعة (٥)».

ج - إن المشكل السياسي الأول الذي ظهر ومنذ بداية نشوء السلطة السياسية في الإسلام، وبعد وفاة النبي ﷺ، قد نتج عن السؤال الأول الذي طرح وهو، من يحكم؟ بمعنى أية قبيلة أو عشيرة يحق لها ممارسة الإمارة. ولم يظهر السؤال الأكثر أهمية، وهو كيف نحكم؟ حيث نتجت عن هذا التصور سلسلة من النزاعات الدموية والتصفيات والفتن والحروب الأهلية بين المتنافسين على الحكم، وهذه غدتها دوساً الطبيعة الصراعية للعلاقات ما بين القبائل والطوائف والفرق في المجتمع العربي، التي جعلت هاجس الخوف من الفتنة يتقدم دوماً على فرص التسامح مع المعارضة، التي كانت بدورها أيضاً ميالة إلى التطرف والعنف، لا بل قد تكون سبقت السلالة في استخدام العنف في اغتيالها الخليفة عثمان بن عفان، والإمام علي بن أبي طالب، الأمر الذي قد يكون حداً بالأمويين الذين استوعبوا الدرس، كما يبدو، فبادروا إلى الفتك بالمعارضة أولاً. وهكذا انطلق تيار العنف والعنف السياسي المضاد من عقاله في علاقة السلطة مع المعارضة، وضمن سياق التاريخ العربي الإسلامي ومنذ القدم. وهكذا، وبسبب هذه العوامل والظروف، فإن الخيار في واقع الحياة السياسية العربية الإسلامية هو بين

بين الأمة ومفكرها، وما بين رجال السياسة والسلطة والحكم، ولقد شعر المفكرون العرب المسلمون بالأثر السلبي للممارسات السياسية، الأمر الذي جعل عالماً إسلامياً كبيراً مثل الغزالي يوصي ولده المريد بأن لا يخالط الأمراء والسلاطين، وأن لا يراهم، لأن رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة.. وهذا يدل على عمق القطيعة، والعزلة، والاعتراب وعدم الثقة ما بين المفكرين ورجال السلطة والسياسة، وكذلك فان شيخ الإسلام ابن تيمية قد وصل إلى نتيجة غريبة، أيضاً ولها علاقة وثيقة بالسياسة، حين يقول «إن النصر يكون للدولة الكافرة إذا كانت عادلة، ولا يكون للدولة المؤمنة، إذا كانت ظالمة». ومقابل هذه النظرة السلبية للسياسة والسياسيين من قبل بعض علماء السنة فان قوى المعارضة الرئيسية في تاريخ الإسلام، ممثلة بالحركات الشيعية، كان لها وجهة نظر أخرى للحكم والسياسية، عندما جعلت الإمامة ومضمونها السياسي، فوق مستوى البشر. وفي هذا يقول الشيخ محمد يعقوب الكليني شيخ فقهاء الامامية : «إن الإمامة أجل قدراً وأعظم شأناً وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً، من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بأرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم». وهنا نلاحظ عملية فصل ما بين السياسة والواقع، حيث تصبح السياسة شأناً من شؤون الوحي والغيب، وترتبط بالعصمة والوصاية والالهام الالهي. وعندما أصبح الأمل في إصلاح الواقع السياسي يتضاءل

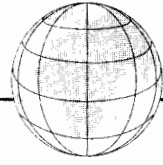
والحكم من الجانب المدني إلى الجانب العسكري، من أهم العوامل التي أضرت بالتطور السياسي العربي المنتظم قديماً وحديثاً.

(٤) عدم استقرار التشكيلات السياسية على نمط تنظيمي واحد :

إن هذه التجربة التاريخية السياسية غير المستقرة، وما واكبها من عوامل معيقة أثرت على تطور الفكر السياسي العربي قديماً، كانت الإرث الذي انطلقت منه التجربة السياسية العربية الحديثة، سواء على صعيد الدولة أو الأحزاب أو المعارضة أو نمط الحكم، وهذا إرث سياسي مثقل بالأعباء والاشكالات، وبخاصة أن العرب لم يرثوا عصر المجد السياسي العربي، وإنما ورثوا نتاج قرون طويلة من الحكم السلطوي المملوكي والتركي، ذي الأصل الرعوي.

## الإسقاطات التاريخية والاجتماعية، وأثرها على الأزمة السياسية العربية المعاصرة :

لقد كان البعد السياسي هو الحلقة الأضعف في منظومة الحضارة العربية الإسلامية الغنية بعطائها الروحي والعلمي والإنساني، ففي الجانب السياسي، سواء في مجاله الفكري أو الممارسة العملية، عجز العرب عن تقديم وصفة سياسية مقبولة، ومتفق عليها، كما أنه كانت هناك قطيعة ما



الأداء السياسي والتشريعي والتنفيذي والإنتاجي، لكافة الفعاليات الرسمية والشعبية، التي تسلمت السلطة والادارة، على مختلف الصعد، بعد زوال الحكم الأجنبي، كانت دون المستوى المطلوب، وطنياً وقومياً وحضارياً، ان لم يكن أسوأ مما سبقه، فيما يتعلق بمدى الالتزام، بأمانة الحكم والحفاظ على الحق والمال العام، أو في نوعية التعامل مع المواطنين ديموقراطياً وإنسانياً.

إن الباحث في شؤون المجتمع العربي، يجد أن هناك أزمة سياسية عامة تشمل المجتمع العربي بكافة أطرافه الرسمية والشعبية، فالسلطة الحاكمة في أزمة، والمعارضة في أزمة والدولة في أزمة والحكومة في أزمة، وكذلك الحركات الشعبية والأحزاب في أزمة، سواء على صعيد الوعي السياسي أو الأداء السياسي. ومن الجدير بالذكر أن الاتجاهات السياسية كافة سواء القومية منها أو القطرية التقليدية، أو التقدمية، بخاصة قد تجاهلت أو جهلت العوامل المؤثرة والمحركة في المجتمع العربي وتراكماتها التاريخية، باعتبارها من بقايا عصور الانحطاط ومخلفات الاستعمار. وعلى المنوال نفسه فإن العديد من الحركات الدينية، تتجاهلها اليوم باعتبارها من رواسب الجاهلية القديمة والحديثة ولم تأخذها بالاعتبار.

عصراً بعد عصر ومحاولة بعد أخرى ودولة بعد دولة، فإن معظم المسلمين من مختلف الفرق قد فوّضوا أمرهم إلى الله، كما يقول الأنصاري في كتابه «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية» وأخذوا ينتظرون بطريقه أو بأخرى ظهور المهدي المنتظر، الذي سيأتي ليملاً الأرض بدلاً بعد أن ملئت جوراً، وقد امتد هذا الانتظار التاريخي حتى قيل أنه لن يتحقق إلا في آخر الزمان (٧).

وكما هو الحال بالنسبة للبعد السياسي العربي الإسلامي القديم، فإن الحياة السياسية العربية الراهنة تعاني من أزمة مزمنة ممتدة، من الماضي إلى الحاضر، ولا شك أنها ستبقى تلقي ظلالها، على المستقبل ولفترة طويلة، وهذه الأزمة الراهنة ليست مقتصرة على أنظمة أو حركات سياسية أو أحزاب، أو أيديولوجيات معينة، والدليل على ذلك التغيير المستمر في النظم السياسية والأيديولوجيات واستمرار النكبات العامة وحالة التراجع والانقسام، وهذا يعني أن تفسير الأزمة السياسية العربية، بردها إلى وجود أنظمة حاكمة معينة، هو تفسير سطحي، ولا يصل إلى الأسباب الحقيقية الكامنة لهذه الأزمة المزمنة والمترسخة في صلب التركيبة الاجتماعية وآلياتها المسؤولة عن إفراز تلك الأنظمة المختلفة في أشكالها، والمتشابهة في جوهرها، كذلك فإن الباحث يلاحظ أيضاً مفارقة مهمة، وهي أن مستوى



بنمطها الرعوي المترحل، قد جاءت لتمثل أفضل اختراع وتكيف إنساني في البيئة الصحراوية، فان القبيلة بتماسكها القرابي، انبثقت لتمثل إحدى أفضل تنظيم مجتمعي وكياني وسياسي ممكن، أمام معطيات الحياة البدوية وآلياتها وضروراتها الحتمية(٨)».

لقد عملت طبيعة الحياة في الصحراء الدائمة التنقل والترحال طلباً للماء والكلأ، على فك الارتباط الجغرافي بمنطقة معينة ومسكن محدد. وكما هو الحال في الحياة الزراعية أو الصناعية، حيث تلتصق فيها المزارع والمصانع بأرض محددة، لذلك فان الجماعة البدوية، وفي متاهة الصحراء الموحشة والقاحلة. قد بدأت تبحث عن رحم طبيعي يحتوي تلك الجماعة غير رحم الأرض، ومنها كانت القبيلة التي يرتبط أفرادها ببعضهم البعض بصلات الدم، وذلك لتوفير الحماية لها من الأعداء في أثناء حُلها وترحالها. وعليه فان صلة الدم والنسب كانت بالنسبة للإنسان البدوي في الصحراء تمثل الرحم والانتماء والهوية والولاء. وهكذا فان حدود الوطن بمفهومه الحديث كان لدى الفرد البدوي هو حدود الجماعة وليس الأرض، ورمز الشرف الوطني هو شرف الجماعة الذي يجب الدفاع عنه وصونه، لذلك فانه كان من أول أولويات العربي التمسك الشديد بالشرف في مفهوم الدفاع عن العرض وليس الأرض، وبذلك فان العرض الذي يعد رمزاً لنقاء الدم، في المفهوم البيولوجي، أصبح ذا بعد اجتماعي قيمى، وقد تماثلت طهارة العرض

## البعد الجغرافي

### (الصحراء) والبعد

### الاجتماعي (القبيلة)،

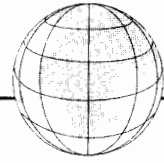
### وأثرها في منظومة

### القيم والعقل السياسي

### العربي :

إن دراسات الدكتور محمد جابر الأنصاري حول المجتمع العربي تعد مراجع فريدة، في عمقها وشموليتها وغوصها إلى جوهر القضايا الأساسية في المجتمع العربي، وإحاطتها بالأزمات السياسية والاجتماعية والقيمية العربية، من حيث تحديد جذورها، واسلوب تشكلها ونتائجها، لذلك لا غنى للباحث العربي من الرجوع إلى ما كتبه هذا المفكر العربي الذي أغنى المكتبة العربية، في الوقت الذي كانت فيه معظم الدراسات الاجتماعية، والسياسية المتخصصة، حول المجتمع العربي مقتصرة على الباحثين الأجانب، وكان الباحثون العرب يعزفون عن الخوض في هذه المسائل الشائكة، التي تحتاج إلى جهد وجرأة وصبر طويل، وذلك لعوامل عديدة، أهمها : عدم رغبة الباحثين العرب في التوصل من خلال تحليلهم العلمي المدروس لظروف مجتمعاتهم السياسية والاجتماعية لحقائق تضعهم في صف المواجهة مع الساسة والأنظمة الحاكمة.

يقول الدكتور الأنصاري «إن البداوة



● العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

هذين العاملين الأساسيين، ومن الملاحظ أنه على الرغم من تراجع التأثير السياسي المباشر والظاهر للقيم القبلية الرعوية، بحكم التطور الحضاري، فإن قيم العمل والانتاج مهنيًا وحرفيًا لا زالت تعاني من أزمة مزمنة في جسم المجتمعات العربية.

إن جدلية البادية والحاضرة، كما يرى الأنصاري، هي الجدلية التي لها الأسبقية في تكوين المنطق العربي، السياسي والاجتماعي والحضاري، على أية جدلية أخرى. ومنها تفرعت ظواهر وقوانين بالغة الأثر في صياغة ذلك التكوين من جانبه السياسي، كما في جوانبه المختلفة (٩) وحول الموضوع نفسه فإن برهان غليون يقول في مقال له في جريدة الخليج حول الدولة والطائفة ومسألة الأقليات في الوطن العربي : «إن العالم العربي عاش منذ الفتح الإسلامي في إطار إمبراطورية أو سلطة كبرى، كانت تضم شعباً متعددة يربط بينها الولاء للإسلام، أكثر من الولاء للدولة، وقد ورثت هذه السلطة عصبية قبلية قوية، ذات صلة وثيقة بطبيعة المجتمع الرعوي الصحراوي أو الجبلي، إن السلطة أو الإطار السياسي للجماعة الوطنية كانت تضم خليطاً كبيراً من الأجناس والشعوب، لم تكن قادرة على تقديم أكثر من مشاركة وتماه رمزيين، في حين كان الانتماء إلى الجماعة المحلية أو العائلة أو الطائفة، هو التعويض الرئيس عن سطحية التماهي مع الدولة (١٠)».

وعذريته وعفته في المفهوم القبلي مع شرف الوطن وأمنه وحرية المفهوم الحديث.

لذلك يقول الأنصاري : «إنه لم يكن ثمة بديل، أمام تحديات الحياة في الصحراء القاسية، غير هذه الاستجابة المتمثلة بالتنظيم القبلي بكل مراتبه وروابطه وقيمه وأعرافه، وما يتيح من حماية وانتماء في بيئة الترحل الرعوية». ويرى الأنصاري أن هذه كانت ولا زالت تمثل المعضلة والمصيبة إلى يومنا هذا، رغم انصرام قرون على استقرار معظم العرب وتحضرهم وعدم اضطرابهم للترحل، وعليه فإن القبيلة كانت ولا تزال عامل التأسيس والهدم، في الوقت ذاته بالنسبة للدولة، كما أنها بذرة الحياة وجرثومة موتها في آن واحد، فعلى قاعدتها تتأسس، وتقوم معها وبها تسقط.

إن الإشكالية الأساسية التي نشأت مع المجتمع العربي، كانت هيمنة القبلية بمفهومها السياسي على العديد من المجتمعات العربية، التي أوجدت فجوة ما بين المجتمع المدني والسلطة، فالسلطة قبلية رعوية المنشأ والجذور والمناهيم، والمجتمع المدني الحضري يعتمد على الظروف الحضارية المستقرة التي تعتمد على الإنتاج، وما يتطلبه من استقرار وتعليم وتطوير موارد وافرة ومنظمة. إن هذه الفجوة أدت إلى نشوء منظومة من القيم المتناقضة داخل المجتمع العربي المركب من معطيات البداوة، التي ترفض قيم الزراعة والصناعة، ومعطيات الحضارة التي لا تقوم إلا بتوافر

إن النمط الاشتراكي الذي طرحه النموذج الثوري، ونموذج التحديث الرأسمالي الذي طرحه النموذج المحافظ لم يستطيعا أن يستوعبا هذا التشكل الاجتماعي الهجين، الذي بدأت تظهر بوادر تصدّعه الاقتصادي وأنهياره الاجتماعي والسياسي، منذ مطلع السبعينيات والثمانينيات.

## ظهور البورجوازية

### الصفيرة، ودورها

### السياسي في المجتمعات

### العربية :

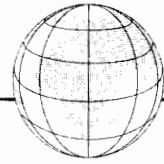
لقد تطورت البورجوازية الصغيرة في المجتمع العربي خلال العقود الخمسة الأخيرة، بسبب التزايد المطرد للسكان، والظروف الاقتصادية، التي نتجت عنها حركة هجرة واسعة، من الريف إلى المدينة، وانتشار التعليم وتوسيع الجيوش العربية التي كان معظم كوادر ضباطها الصغار من الطبقة الوسطى أو الدنيا. إن نجاح العسكر المتحالفين مع بعض الأحزاب والقوى السياسية المنتمية للطبقة البورجوازية الصغيرة، بالاستيلاء على زمام السلطة في العديد من الأقطار العربية المهمة، مثل مصر وسورية والعراق والجزائر، قد عزّز نفوذ هذه الطبقة الجديدة، التي يرى معظم الباحثين أنها بقيت عاجزة عن تشكيل قوة اجتماعية فعالة، على الرغم من وصولها لسدة الحكم، ففي حين أن هذه الطبقة هاجمت البورجوازية الرأسمالية متهمة إياها بالاستغلال، والتبعية للاستعمار، فإنها

## البعد الاقتصادي

### وأثره على الفكر

### السياسي العربي :

إن الانقلابات والثورات وما تبعها من عمليات تأميم ومصادرة للملكيات الخاصة في عقدي الخمسينيات والستينيات في العديد من الأقطار العربية، أدت في محصلتها إلى تصفية البورجوازية الرأسمالية، التي كانت تتشكل، كما أدت إلى هروب رؤوس الأموال والأدمغة والعديد من الكفاءات إلى الخارج، وأما على الجانب الآخر من الصورة، فإن الطبقة الدنيا لم تكن فعالة سياسياً بسبب عوامل التخلف والفقر، وكذلك غياب النهج الديموقراطي والحريات الأساسية للمواطن. إن الفوارق والتغييرات التي رافقتها حملة إعلامية واسعة في ذلك الوقت ما بين المجتمع الثوري ومجتمع ما قبل الثورة، كانت سطحية وهامشية، وتركز معظمها على القمة بهدف تغيير الفئة الحاكمة، وعليه فإن الفوارق البنيوية ما بين الأنظمة الثورية والأنظمة المحافظة، كانت طفيفة، ولم تصل إلى أساسات وقواعد البنيان الاجتماعي، إذ بقي المجتمع يتشكل من جماعات متميزة، اقتصادياً وسياسياً، وفي مقدمتها نخبة تمسك بمقاليد الحكم وتليها الطبقة ما دون الوسطى ثم الطبقة الدنيا، التي قوامها جماهير تعاني من الاغتراب في الريف والمدينة، وهذا ينطبق على الأنظمة الثورية والمحافظة سواء بسواء.



● العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

يوفق هذا أيضاً في التحديث الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى تعميق التناقضات في المجتمع وتعجيل سياق الصراع الداخلي (١٢).

### الاستنتاجات :



توجد لكل تجربة قومية عوامل وظروف خاصة، تتعلق بظروف تلك التجربة، والأخطار الداخلية والخارجية التي واجهتها وطبيعة الفكر والممارسات، والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في تلك الساحة، والطبقات الاجتماعية التي كانت تستند عليها هذه التجربة السياسية، كذلك فإنه توجد عوامل عامة قد تكون متشابهة في معظم الأقطار العربية، كما توجد فوارق أيضاً بين هذه المجتمعات، وتعزى هذه الفوارق إلى التطور غير المتساوي والمتناسق بين المجتمعات، وخضوعها لأنواع مختلفة من الاستعمار وأنماط الحكم والتحديات.

ويرى العديد من المحللين السياسيين والمفكرين أن الحركة القومية العربية قد وقعت في أخطاء كبيرة من خلال محاولتها الوصول لأهدافها بسرعة، من خلال مفهوم حرق المراحل والاستعجال للوصول إلى السلطة، وعندما وصلت إلى السلطة فإنها أيضاً عملت على تسريع عمليات التحديث والتغيير الاجتماعي، متجاهلة القوى الكابحة والموجودة في النظام الاجتماعي العربي المحافظ، التي لا تسمح بأن تسير عجلة التغيير بدرجة أسرع مما تتحملة الجماهير، حتى لا تحدث الفجوة ما بين قيادة التحديث والجماهير، وبالتالي تقبع القيادات في برج

فشلت في حشد قوى العمال والفلاحين وتفعيلها لإحداث التحولات الاجتماعية التي كانت تنادي بها.

وحول البورجوازية الصغيرة وظروف نشأتها فان د. هشام شرابي قد أورد في كتابه «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»: «إن هذه الطبقة التي تنشأ عادة في المدينة أو الريف هي في الواقع طبقة هجينة ترتبط ثقافياً واجتماعياً بجذورها الفلاحية والبورجوازية الصغيرة، فتشكل نمواً تاريخياً لظروف التبعية الداخلية والخارجية. فمن وجهة النظر الاقتصادية فإن هذه الطبقة غير منتجة، وهي ذات طابع رأسمالي استهلاكي، وموقعها في السياق الانتاجي موقع هامشي وعرضي، وقيمها وعلاقاتها الاجتماعية هي علاقات تقليدية» (١١).

كذلك فان هشام شرابي يقول : «إن هذه البورجوازية الصغيرة التي تسلمت دفة الحكم توجهت في خطابها السياسي إلى الإعلان عن هدفها في إعادة تشكيل المجتمع بأكمله، حيث تبنت هذه القيادات الاشتراكية والوحدة والحرية وانهاء أشكال التبعية كافة.» ومن الجدير بالذكر أن المجتمع العربي قد شهد في عقدي الخمسينيات والستينيات منهجين متعارضين للتغيير الاجتماعي والتنظيم السياسي، أحدهما ثوري والآخر محافظ، وكانت الغلبة للأول، ولم يؤد فشل الثورة اجتماعياً واقتصادياً إلى انتصار النظرة الرأسمالية ونموذجها الانمائي، إذ لم

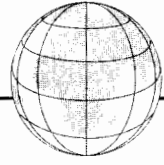
إن هذه الطبقة كانت تمثل الوسط في النسق الاجتماعي، فإن مواقفها كانت عرضة للمراوحة ما بين الأعلى والأسفل في المنظومة الاجتماعية، كما أنها كانت تغير في اتجاهاتها وحسب طبيعة علاقاتها، فإذا ما ارتبطت علاقاتها مع الطبقة البورجوازية العليا، فإن اتجاهاتها كانت تنحرف نحو اليمين، وإذا ما ارتبطت علاقاتها مع الطبقات الأدنى، فإن اتجاهاتها كانت تنحرف، على الأغلب، نحو اليسار.

إن معظم المتغيرات السياسية التي حدثت في الوطن العربي، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات، كانت نتيجة لانقلابات عسكرية، قادها صغار الضباط، حيث تمكن هؤلاء من الاستيلاء على السلطة في أكثر من قطر عربي. ولقد كان هؤلاء الضباط ينحدرون من أوساط شعبية ريفية، كما هو الحال في سورية والعراق، أو حضرية كما هو الحال في مصر والسودان. إن هذه الفئات الريفية، وكما هو معروف في المجتمع العربي وبخاصة في المشرق العربي تخضع في بنائها وعلاقاتها إلى شبكة واسعة من العلاقات القبلية أو الطائفية أو الإقليمية. وبما أن هذه الطبقة قد تكونت في الريف أو المدينة فإنها مرتبطة ثقافياً واجتماعياً، بأصول ريفية ومدنية. كما أنها غير منتجة اقتصادياً، أو أن تأثيرها في عملية الانتاج تأثير هامشي، ويغلب عليها الصفة الاستهلاكية، وهذا قد يفسر جزئياً عدم استقرار توجهاتها الاجتماعية وازدواجية توجهاتها الفكرية.

عاجي، معزولة عن الجماهير، بحيث يؤدي ذلك الوضع إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وانتكاس تجارب التحديث المتسارعة، كذلك فإنه في الجانب السياسي فإن ما يؤخذ على الحركات القومية العربية غياب الحريات وامتهان حقوق الأفراد، التي كانت في الأصل مبرراً لوجود هذه الحركة، عندما كانت ترفع شعار الحرية والديموقراطية وسيلة لتعبئة الجماهير ضد الاستعمار وأعدائه.

يرى سمير أمين أن الظروف التي أدت إلى هزيمة التجارب القومية مرتبطة أصلاً بصعود الطبقة الوسطى المؤلفة من الوجهاء والمشايخ والتجار والحرفيين. ويشير أيضاً إلى أن الطبقة الحاكمة في مصر قد عملت على تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الاستيلاء على الأراضي بمساعدة الدولة، حيث تحولت من دولة بيروقراطية إلى طبقة من الملاكين، ولكن وعلى الرغم من أن هذه الطبقة الحاكمة في مصر تحولت إلى طبقة إقطاعية، إلا أنها لم تتبن أنماط الاقطاع وتقاليد التي كانت سائدة في أوروبا. (١٣)»

إن قيادة الطبقة الوسطى للنضال القومي، قد فرضت توجهاتها وتقاليدها وأنماط سلوكها على الحركة القومية، وهذه الصيغة وحسب طبيعة تشكيلها لم تكن متجانسة، وكانت مصالحتها متداخلة بطرق عديدة، مع مصالح كبار الإقطاعيين المتحالفين مع الاحتكارات الأجنبية، إن التناقض ما بين مصالح هذه العناصر وبين تصورها لقيادة العمل القومي قد ترك بصماته على مسيرة العمل القومي.



● العوامل المؤثرة على تعثر التجارب القومية وهشاشة النظم السياسية العربية

الإصغاء الى معزوفة النصر، وسيميل سماع قصص البطولة والتاريخ الحافل في الانجازات التي حققها الزعيم البطل، وستبدأ ثقة الشعب بالقائد الملهم تتزعزع، وستضعف شعبيته تدريجياً، وعندها سيبدأ يشعر بالعزلة، وسيعتبر القائد موقف الشعب نكراناً للجميل ويبدأ يشعر بالخوف والشك، وتبدأ الفجوة تتسع ما بين القائد والشعب، وعندها سيبدأ القائد بالاستعانة بأفراد عشيرته وأقاربه لتعزيز سلطاته، وعندها يصبح الحزب الثوري الذي رفع شعارات التحرر والوحدة والتقدم بالأمس، هو القبيلة التي ينتمي لها الزعيم، ويصبح اخوته وأبناء عمومته هم معاونيه ووزراءه، وكلما ازداد التصاقاً بهذا السلوك كلما ازدادت عزلته عن الشعب، وزادت خشيته من النقمة والثورة وغضب الجماهير(١٤)».

وفي هذا المجال فان Franz Fanon يناقش طبيعة البورجوازية الصغيرة فيقول : « إن عناصر البورجوازية الصغيرة، التي كانت تمثل الأساس لحشد الشعب حول هدف الاستقلال والحريات السياسية والديموقراطية، ستتظر بعد الاستقلال إلى إنجازات الشعب على أنها مغامم خاصة لها، وستتصرف بالبلاد كما لو كانت مزرعة لها، وسيعيد القائد الملهم ويكرر على سامعيه التزامه بقضايا الشرف والبطولة والدفاع عن حدود الوطن وحرية وكرمه، وسيذكر الشعب بماضيه وأدواره البطولية التاريخية، لكن الشعب الذي ناضل طويلاً وقدم التضحيات الكبيرة من أجل تحقيق آماله في الحرية والقضاء على التخلف الذي صدمه القائد في انحرافات، لن يستمر طويلاً في

#### الهوامش والمراجع

- (١) الأنصاري ، محمد جابر، «التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام»، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٥.
- (٢) الأنصاري، محمد جابر «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية»، ص ٢٣.
- (٣) غليون، برهان « نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة»، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٠، ص ١٣٦.
- (٤) الأنصاري، محمد جابر «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية»، ص ٢٥.
- (٥) نفس المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٦) علي، جواد «تاريخ العرب قبل الإسلام» بيروت، دار الحدائث، ١٩٨٣، ص ٧٢.
- (٧) الأنصاري، محمد جابر، مصدر سابق، ص ١٨.
- (٨) الأنصاري، د. محمد جابر «التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام» مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٥.
- (٩) الأنصاري، د. محمد جابر، مصدر سابق ، ص ٨٥.
- (١٠) غليون، برهان «الدولة والطائفة، ومسألة الأقليات في الوطن العربي»، جريدة الخليج، العدد (٤٠٤٠).
- (١١) شرابي، د. هشام، «النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي» ط ٢، ص ٢٥.
- (١٢) نفس المصدر، ص ١٤٩.
- (١٣) سمير أمين «التطور اللامتكافئ»: دراسة في التشكيلات الاجتماعية والرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، سلسلة السياسية والمجتمع، بيروت، الطليعة.
- (١٤) Franz, Fanon-The Wretched of the Earth, New York, Grove Press, 1965, p. 198.